

المركز الدولي لدعم الحقوق يطالب بالافراج عن الشيخ النمر ويؤكد: العقوبات السعودية خروج على المواثيق الدولية

الاثنين 15 سبتمبر 2014 02:09 م

أعرب المركز الدولي لدعم الحقوق والحرريات - في بيان له - عن استيائه بشأن «تبني النظام القانوني السعودي لسلسلة من العقوبات التي تعد عقوبات قاسية ومهينة وحاطة بالكرامة»، ومن هذه العقوبات عقوبة الحراية، والتي تتوسع السعودية في تطبيقها على مجموعة من الجرائم بل والمخالفات، لا تتفق مع جسامه هذه العقوبة، بحسب البيان.

واعتبر المركز الدولي أنّ «ليس في ذلك خروج على المواثيق الدولية فحسب بل وخروجاً على أحكام الشريعة الاسلامية التي تحصر تطبيق مثل هذه العقوبات في أضيق نطاق ممكن».

وطالب المركز السلطات السعودية «بإسقاط تلك العقوبة المهينة وتطبيق عقوبة بديلة أن كان لذلك ضرورة، بعد إعادة محاكمة الشيخ نمر باقر النمر محاكمة عادلة ومنصفة».

وتابع البيان: «حيث أن الملكة العربية السعودية كانت قد إنضمت إلي إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وذلك في عام 1997 وإلتزمت بها وبذلك تكون قد خالفت نص المادة 2 فقرة 1 من الإتفاقية سالفه الذكر والتي تنص علي أنه (تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لإختصاصها القضائي)».

وقال أحمد عمر رئيس المركز أن «عقوبة الحراية عقوبة بالغة القسوة وتلحق أبشع الألم والعذاب لمن توقع عليه».

كما وطالب المركز الدولي لدعم الحقوق والحرريات أن «يتخذ المدافعين عن حقوق الانسان بالملكة العربية السعودية، بالقيام بما يلزم بشأن تشكيل فريق للدفاع عن الشيخ \ نمر باقر النمر، لتقديم الدعم والمساعدة القانونية من أجل نقض الحكم المشار اليه».

وأعرب المركز عن رفضه لكافة «العقوبات التي تعد وفقا للمعايير الدولية، عقوبات قاسية ومهينة وحاطة بالكرامة».

وطالب السلطات السعودية بـ«الوقف الفوري لمثل تلك العقوبات، ومواءمة التشريعات الوطنية السعودية، مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وكذلك أحكام الشريعة الاسلامية السمحاء».

ومن المقرر أن تنعقد غدا الثلاثاء، جلسة أمام المحكمة المتخصصة بالرياض للنطق بالحكم على الشيخ «النمر» بعد أن طلب الادعاء العام بتنفيذ حد الحراية عليه .

واعتقل الشيخ النمر منذ حوالي سنتين في يوم 2012\7\8 على حلفية انتقاده للحكومة السعودية، وقد ظل لفترة طويلة بدون محاكمة، وقد وجهت له فيما بعد سلسلة من الاتهامات مثل اثاره الفتن في القطيف وجلب التدخل الخارجي ودعم حالة التمرد في البحرين.